

تحرص كل دولة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعتمد في تحقيق هذه الأخيرة على مواردها المتنوعة من ضرائب ورسوم، ويقتضي ذلك إلزام كل مواطن يتحمل نصيبه من الأعباء العامة لكي تتمكن الدولة من الإنفاق على مرافقها العامة وتقديم الخدمات للأفراد المقيمين على إقليمها وسد احتياجاتهم.

فالنظام الجبائي هو الذي يعكس قيم ووعي المجتمع ومدى العدالة الضريبية ومقوماتها التي تقوم على عدالة توزيع الأعباء العامة على المواطنين والمساواة بينهم أمام القانون، وبدخول الجزائر نظام السوق الحر كثرت الاستثمارات وتشعبت التجارة وتوسعت الشركات على المستوى الوطني والدولي، الأمر الذي تطلب إصلاحات كثيرة في كل المجالات التي لها صلة بالاقتصاد الوطني.

لذا أدرج النظام الجبائي على رأس أهم الإصلاحات المنتهجة في الجزائر، تماشياً مع سياسة السوق الحر قصد تكيفه مع الواقع الجديد وزيادة فعاليته، لذا فقد شهد هذا النظام عدة تعديلات في مختلف القوانين الجبائية.

وقد تضمنت هذه الإصلاحات أو التعديلات إعادة هيكلة النظام الجبائي وإعادة تنظيم الجانب الفني للضرائب، غير أن كثرة التعديلات الواردة على القوانين الجبائية وكثرة التعليمات والمذكرات التي تصدرها الإدارة الجبائية أثار سلباً على فهم وإلمام المكلفين بالضريبة بها، وكذلك إلى صعوبة استيعاب وتطبيق موظفي للإدارة الجبائية لكل هذه النصوص، الأمر الذي تولد عنه عدد كبير من المنازعات الجبائية.

فالتعديلات المتتالية للقوانين الجبائية أدت إلى تعقيد هذا النظام الجبائي وتشعب نصوصه مما يصعب الإلمام به لذا كان من الواجب تغيير هذا النظام، وهو ما قام به المشرع الجبائي حين قام بإصلاحات جذرية في جل القوانين الجبائية بموجب القانون رقم 36/90 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 المتضمن قانون المالية لسنة 1991، سعياً منه لتصحيح السلبات التي عرفها النظام الجبائي، ورغبة في محاربة الغش الجبائي.

وأهم إصلاح قام به المشرع الجبائي تمثل في إصدار قانون الإجراءات الجبائية بموجب القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 المتضمن قانون المالية لسنة

2002، و الذي يحدد بصفة خاصة الأحكام الإجرائية الواجب إتباعها لحل المنازعات الجبائية، وهذا دون إغفال تطبيق الإجراءات العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

إذ لا يمكن التوصل لحل المنازعات الجبائية إذا لم تطبق إجراءات الدعوى الجبائية التطبيق الصحيح، إذ يترتب عن ذلك رفض الدعوى شكلا لعدم تأسيسها أو لعدم استقائها للإجراءات اللازمة لعدم إدراك المكلفين بالضرورية بالإجراءات الجبائية تؤدي إلى عدم إمكانية حل الإشكالات الجبائية أمام الإدارة سواء لعدم طرح الشكايات بالدرجة الأولى أمام الإدارة أو لعدم التوصل إلى حل يرضي كل من المكلفين والإدارة.

ويمكن تسوية الخلافات القائمة بين الإدارة والمكلفين بالضرورية إما ودي بدون رفع الأمر لقضاء أي على مستوى مديرية الضرائب واللجان الضريبية، وإما قضائيا على مستوى القضاء الإداري، أو على مستوى القضاء الجزائي في حالة تقديم الإدارة الجبائية طلب أمام الجهات الجزائية للقيام بمتابعات قضائية.

فإذا كان النزاع حول تقدير الوعاء الضريبي أو حول التحصيل الضريبية كان القضاء الإداري هو المختص، ويفصل في الدعوى الجبائية على مستوى الغرف الإدارية على حسب نوع الضريبة، ويكون الفصل فيما يتعلق بالضرائب المباشرة بقرار ابتدائي يمكن استئنافه، أما فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة فيفصل فيها بقرار نهائي لا يمكن استئنافه إنما الطعن فيه بالنقض أمام مجلس الدولة.

أمّا إذا كان النزاع بسبب اكتشاف الإدارة الجبائية عند قيامها بالمراقبة أو المعاينة وجود أفعال مجرمة قانونا كعدم تقديم تصريحات برقم الأعمال الحقيقي أو تقديم تصريحات ناقصة أو مزورة، أو أي مناورات تدليسية للتملص من الضريبة كليا أو جزئيا، فإن النزاع يطرح أمام القضاء العادي أي أمام الغرف الجزائية بحسب نوع الجريمة، وهنا تتسم الدعوى الجبائية بطابع العمومية.

وقد قصد المشرع الجبائي من خلال كل القوانين الجبائية وعلى رأسها قانون الإجراءات الجبائية توضيح وتحديد تلك الإجراءات التي تكفل الحماية للإدارة الجبائية وللمكلفين

بالضريبة على حد سواء، وقد خول المشرع الجبائي للطرفين ضمانا لتطبيق تلك الإجراءات الحق في رفع الدعوى الجبائية.

وإن قلنا أن موضوع إجراءات الدعوى الجبائية من بين الموضوعات الحديثة فإن ذلك لا يعني أنه لم يتم التطرق له إطلاقا، فقد تناولته التشريعات المالية المتتالية، إنما إدراج الإجراءات الجبائية في تقنين خاص هو الأمر الجديد في الموضوع، إذ تفتن المشرع الجبائي الجزائري أن القوانين الجبائية عموما سواء المتعلقة بالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أو بالضرائب غير المباشرة أو تلك المتعلقة بالرسم على رقم الأعمال أو التسجيل أو الطابع ينقصها الجانب الإجرائي فما استجد بشأن موضوع إجراءات الدعوى الجبائية هو تنظيم المشرع لحقوق المكلف بالضريبة وموازنتها بحقوق الإدارة الجبائية، وتوضيح الإجراءات الواجب لكليهما إتباعها بشأن الدعوى الجبائية المرفوعة بسبب النزاعات الجبائية باختلافها.

وكثرة الاهتمام بهذا الموضوع مردّه تضاعف الأضرار التي تصيب الخزينة العامة، وتؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني من جهة وعدم الأخذ بالإجراءات السليمة لتفادي هذه الأضرار من جهة أخرى.

غير أن المشرع الجبائي اهتم بتحديد الإجراءات الجبائية من الناحية الإدارية دون تحديدها من الناحية الجزائية، الأمر الذي دفع برجال القانون إلى الاكتفاء بالحديث عن الإجراءات الجبائية الإدارية ورفع الدعوى الجبائية أمام القضاء الإداري دون غيره، على خلاف بعض التشريعات التي تحدد صراحة الإجراءات الجبائية الجزائية كالتشريع التونسي في مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية¹، كما تتضمن تشريعات أخرى كالتشريع الفرنسي والمصري كيفية متابعة الجرائم الجبائية وتوقيع العقوبات على مرتكبيها وتخص القضاء الجنائي بالنظر في تلك الجرائم وتحديد الإجراءات المتبعة أمامها وطرق انقضاء تلك الدعاوى.

(1) قانون عدد 82 لسنة 2000 مؤرخ في 9 أوت 2000 يتعلق بإصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية، وقد تم تخصيص في جزء حقوق التقاضي الجبائي باب خاص بالنزاعات الجبائية الجزائية.

وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن موقع الإجراءات الجبائية الجزائية ضمن قانون الإجراءات الجبائية، وهل يعني عدم التطرق إلى هذه الإجراءات بشكل واضح أن فيه إحالة ضمنية على القواعد العامة في قانون الإجراءات الجزائية ؟
وعليه ومن خلال دراسة الدعوى الجبائية بين القضاء الإداري والقضاء العادي(الجزائي) تبرز إشكالية البحث الأساسية والتي تتمثل في: مدى ترابط الدعوى الجبائية الإدارية بالدعوى الجبائية الجزائية ؟
حول دراسة الدعوى الجبائية بين القضاء الإداري والقضاء العادي(الجزائي) وحدود إجراءات كل من الدعويين.

وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

- ما هي حدود إجراءات كل من الدعويين ؟
- وهل القاضي الجزائي ملزم بالأخذ بالإجراءات الإدارية المتبعة وبالحكم الإداري الصادر ؟
- ما مدى سلطة القاضي الجزائي في حل القضايا الجبائية و وجوب تقيده بالإجراءات الإدارية؟
- وهل الأسباب الخاصة لوقف الدعوى الجزائية المنصوص عليها في المادة 06 من قانون الإجراءات الجزائية كسحب الشكوى والمصالحة في جميع الحالات تؤدي إلى انقضاء الدعوى العمومية المتعلقة بالجرائم الجبائية ؟

فإزاء ذلك كان من المهم استجلاء حقيقة الدعوى الجبائية ذات الصلة بالحدود الجزائية والقواعد العامة، وهي من ثم تغطية مسألة مهمة لم تحظ بكثير من الاهتمام في الفقه الجزائري. وتسوقنا التساؤلات في هذا البحث إلى صياغة بعض الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا لموضوع الأحكام الإجرائية الخاصة بالدعوى الجبائية، والتي يمكن حصرها في ما يلي:

- بما أن جباية الضرائب والرسوم يعد من أهم موارد الدولة الذي تسد بها جزء كبير من نفقاتها وحاجاتها المتزايدة، فإن أي عرقلة لهذه الجباية سوف يؤثر سلبا على سياسة التنمية الاقتصادية.

- لجوء المكلفين بالضريبة إلى الحلول الودية مع الإدارة الجبائية بشأن أي نزاعات سواء المتعلقة بالوعاء أو التحصيل عن طريق التنظيم الإداري أمام اللجان الإدارية باختلافها، وتفاعل الإدارة الجبائية مع الطرق الودية من شأنه تخفيف الأعباء على القضاء وتسهيل تعويض الخزينة عما فقدته من حقوق وتوطيد الثقة بين المكلف والإدارة.

- لجوء المكلف بالضريبة إلى القضاء الإداري في حالة عدم التوصل مع الإدارة إلى حل ودي يرضيه، ومن أجل تطبيق القاضي الإداري القانون التطبيق الصحيح فإنه يلجأ للخبرة لتحديد الأمور التقنية والحسابية والتي تعد سبب النزاع.

- لجوء الإدارة الجبائية للجهات القضائية الجزائية في حالة وجود مناورات تدليسية من شأنها التخلص من الضريبة كلياً أو جزئياً، مع إمكانية سحب طلب تحريك الدعوى العمومية والتصالح مع المكلف لأن الهدف الرئيسي من تحريك ومباشرة الدعوى العمومية بشأن الجرائم الجبائية هو تحصيل الأموال لخزينة.

وتعد قاعدة العدالة الضريبية من أهم القواعد التي يكفلها التشريع الجبائي بهدف الوصول إلى الربح الخاضع للضريبة، وبالتالي فرض الضريبة على أساس هذا الدخل، غير أن الضرائب بمختلف أنواعها تثير الكثير من المنازعات بين المكلفين والإدارة الجبائية نتيجة تعدد نصوص القوانين الجبائية وصعوبة تطبيقها وقلة الوعي الضريبي، مما يدعو المكلفين إلى التهرب منها ومن ثم قيام المنازعات الجبائية بشأنها.

ولا جدال في أن موضوع الإجراءات الجبائية عموماً له أهمية كبيرة، وأن دراسة إجراءات الدعوى الجبائية خصوصاً يتميز بأهمية أكبر باعتبارها أهم تلك الإجراءات على الإطلاق، وتبرز تلك الأهمية من الناحيتين العلمية والعملية:

فأما من الناحية العلمية تكمن أهمية موضوع البحث فيما يلي:

- تحديد إجراءات الدعوى الجبائية أمام القضاء الإداري أو القضاء العادي (الجزائي).

- أعمال الإدارة الجبائية لكل وسائل الرقابة الجبائية للمحافظة على حق الخزينة

العامة.

- معرفة كل من المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية بالحقوق والواجبات المحددة لهم قانونا، وبالتالي التزام كل منهم بما فرضته القوانين الجبائية عموما.
- فتح المجال أمام رجال القانون والباحثين لدراسة مواضيع أخرى لها علاقة بهذا البحث، أو القيام بدراسة معمقة لجملة الإشكالات المطروحة في هذه الرسالة.
- وأما من الناحية العملية فتكمن أهمية موضوع البحث فيما يلي:
- اتصال دراسة موضوع الإجراءات الخاصة بالدعوى الجبائية بالواقع العملي المتعلق بالمعاملات التجارية والاقتصادية ومدى علاقة هذه المعاملات بالجهات القضائية.
- تمكن القاضي من التوصل لتطبيق القانون التطبيق الصحيح بعد إلمامه بكل القوانين الجبائية، وتشديد العقوبات على المخالفين لهذه القوانين الجبائية لمحاربة الغش الجبائي والحفاظ على حقوق الدولة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لردع مرتكبي الجرائم الجبائية.
- وقد كثر الحديث في وقتنا الحالي عن الجباية والنظام الجبائي و الغش الجبائي الذي يحرم الدولة من أهم مواردها، لاسيما بعد انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، ورغم اهتمام بعض الفقهاء في الجزائر بهذه المواضيع، إلا أن المختصين في القانون لم يبرزوا بشكل كافي الجوانب القانونية للمسائل الجبائية، وعليه فإن اهتمامنا بدراسة موضوع إجراءات الدعوى الجبائية جاء وفق اعتبارات موضوعية قائمة على العناصر الآتية:
- افتقار المكتبات الجزائرية إلى دراسات متعلقة بالقانون الجبائي والمنازعات الناشئة على مخالفة أحكامه.
- عدم التركيز في الجامعة على تدريس القانون الجبائي عموما والمنازعات الجبائية خصوصا، الأمر الذي يؤثر سلبا على الوعي الضريبي والقانوني لطلبة الحقوق.
- عدم اهتمام المختصين سواء في القانون أو الاقتصاد أو الاجتماع بالأسباب التي أدت بالمكلفين بالضريبة إلى مخالفة أحكام القانون الجبائي عموما ليتم التوصل إلى الحلول التي تحد من انتشار تلك المخالفات.
- عدم البحث عن السبل الناجعة التي تعزز تحصيل الضرائب والرسوم من جهة وتشجع الاستثمار من جهة أخرى.

لكل هذه الأسباب حاولنا دراسة موضوع الإجراءات الجبائية خاصة تلك المتعلقة بالدعوى باعتبارها الطريق القانوني الأمثل لحل المنازعات القائمة بين المكلفين والإدارة. ونظرا للأسباب والدوافع التي قادتنا لاختيار موضوع الرسالة-السابق ذكرها- فإننا نسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ/ أهداف ذاتية: تتمثل في:

- مواصلة البحث الذي قدمناه بصدد التحضير لرسالة الماجستير والذي ركزنا فيه على الجانب القانوني الجزائي للضرائب فدرسنا من خلاله " جريمة التهرب الضريبي " وتعرضنا فيه للأحكام الموضوعية والإجرائية لهذه الجريمة.

- إثراء المكتبات الجزائرية لاسيما الجامعية منها بمراجع متخصصة في المسائل الجبائية وخصوصا في الإجراءات الجبائية.

ب/ أهداف علمية: وتتمثل في:

- توجيه أساتذة القانون للاهتمام بفرع القانون الجبائي والإجراءات المطبقة فيه، وتسهيل الضوء على الدعاوى الناشئة عنه وكيفية إتباع الإجراءات القانونية الخاصة بالدعاوى الجبائية للتوصل إلى أحكام قضائية صحيحة.

- تدريس مادتي القانون الجبائي والإجراءات الجبائية ضمن المواد المدرسة في قسم الحقوق، من طرف أساتذة قانون ومختصين من الإدارة الجبائية.

ج/ أهداف عملية: وتتمثل في:

- الرغبة في تخصص القضاء وبالتالي خلق قضاء جبائي مستقل ومختص فقط في المنازعات الجبائية، وتكوين قضاة ومحامين وخبراء مختصين في القانون الجبائي.

- الاهتمام بالجباية والاستثمار معا، وذلك بتحفيز المستثمرين وإتباع سياسة الحوافز الضريبية لأن الهدف من دراستنا لهذا الموضوع لا يكمن في تسليط الضوء على إجراءات الدعوى الجبائية فحسب إنما تبيين دور الإجراءات الجبائية في توجيه الاستثمار وذلك نظرا لتأثير الضرائب على الاستثمار.

وطيلة فترة بحثنا في هذا الموضوع لم يصادفنا بحث خاص بالدعوى الجبائية والأحكام الإجرائية المتعلقة بها، فكل ما حصلنا عليه أبحاث عامة سواء في المنازعات الجبائية أو في الجرائم الجبائية.

فبالرغم من أهمية موضوع الإجراءات الجبائية ببعديه الإداري والجزائي، إلا أن الدراسات القانونية في الجزائر لم تتناوله بالاهتمام المطلوب وبالمستوى الكافي، بخلاف المنازعات والجرائم الجمركية التي أخذت حيزا كبيرا من الدراسات القانونية. وعلى حد إطلاعنا المتواضع طيلة فترة البحث لم نجد إلا دراسات قليلة متخصصة في هذا الموضوع رغم أن كلا منها يدرس جانبا محددا منه، ورغم ذلك فقد أثار انتباهنا بعض الدراسات القيمة، وسنقتصر في هذا المقام على عرض مختصر لهذه الدراسات:

1 كتاب إجراءات المنازعات الضريبية في الجزائر للأستاذ فريجة حسين¹.

وقد اقتصرت دراسة هذا المؤلف على الجانب الإداري للمنازعات الضريبية، إذ قسم الدراسة إلى أربعة فصول، بحيث تناول في الفصل الأول مفهوم المنازعة الضريبية ومراحلها الإدارية، وتناول في الفصل الثاني لجان الطعن الإدارية للضرائب المباشرة، وتناول في الفصل الثالث منازعات الضرائب المباشرة أمام الغرفة الإدارية بالمجلس، وتناول في الفصل الرابع الطعن في قرارات الغرفة الإدارية أمام مجلس الدولة.

و توصل الباحث من خلال دراسته إلى تسجيل بعض الملاحظات السلبية المتعلقة إلى كثرة المواعيد المتعلقة بإجراءات المرحلة الإدارية، وبطء إجراءات التحقيق في التظلم، وعدم فعالية لجان الطعن لعدم إلزامية آراءها، وكذا طول وتعقيد عدم وضوح إجراءات رفع الدعوى أمام الغرفة الإدارية، وعلى إثر ملاحظاته قدم بعض الاقتراحات كوجوب تطوير العمل بمصلحة الضرائب، وضرورة وضع تقنين ضريبي شامل.

2 كتاب المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري للأستاذ أمزيان عزيز².

(1) فريجة حسين، إجراءات المنازعات الضريبية في الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.

(2) أمزيان عزيز، المنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005.

وقد اقتصررت دراسة هذا المؤلف على الجانب الإداري للمنازعات الجبائية، إذ قسم الدراسة إلى فصلين، بحيث تناول في الفصل الأول المنازعات أمام الإدارة وقسمها إلى منازعات الوعاء ومنازعات التحصيل وكذا المنازعات أمام اللجان الإدارية، وتناول في الفصل الثاني المنازعات أمام الجهات القضائية فتطرق إلى التقاضي أمام الغرفة الإدارية بالمجلس القضائي، واستئناف قرارات الغرفة الإدارية أمام المحكمة العليا، والقضاء الاستعجالي في الأمور الجبائية.

و توصل الباحث من خلال دراسته إلى تسجيل بعض الملاحظات السلبية المتعلقة ببطء إجراءات الطعن أمام المدير الولائي للضرائب، وعدم فعالية لجان الطعن الإدارية، وعدم كفاءة الخبراء المعيّنين من طرف القضاء، وأخيرا أشار إلى غموض الأحكام بشأن القضايا الإستعجالية في الأمور الجبائية.

3 كتاب المنازعات الضريبية في التشريع والقضاء الجزائري الجزائري للأستاذ فارس السبتي¹.

وقد اقتصررت دراسة هذا المؤلف على الجانب الجزائري للمنازعات الضريبية، إذ قسم الدراسة إلى أربعة فصول يسبقهم فصل تمهيدي أشار فيه إلى مبادئ الضريبة والتطور التاريخي للنظام الجبائي في الجزائر.

وتناول في الفصل الأول الجرائم الضريبية حيث صنفها حسب الطبيعة وحسب التكيف الجزائري، وتناول في الفصل الثاني معاينة الجرائم الضريبية وإثباتها، وتناول في الفصل الثالث متابعة الجرائم الضريبية من خلال مباشرة الدعوى العمومية والجبائية وإخطار جهات الحكم وإجراءات المحاكمة، وانقضاء الدعويين العمومية و الجبائية، وتناول في الفصل الرابع ردع الجرائم الضريبية فتطرق لمسؤولية الشخص الطبيعي في المادة الضريبية وكذا المسؤولية الجزائرية للشخص المعنوي.

(1) فارس السبتي، المنازعات الضريبية في التشريع والقضاء الجزائري الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2008.

وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى سلبيات وإيجابيات الإصلاحات الجبائية، واقتراح بعض الحلول لتفادي الغش الضريبي ومن بينها تطوير العمل بمصالح الإدارة الجبائية بتطوير الموارد المادية والبشرية بهذه الإدارة وكذا تبسيط الإجراءات الإدارية والالتزامات المفروضة على المكلف بالضريبة، كما أشار إلى ضرورة وضع تقنين ضريبي شامل، وتنظيم قضاء ضريبي سريع وتعميمه على مستوى كل المحاكم، وتكوين قضاة مختصين في ميدان الضرائب لتفادي التماطل في الفصل في المنازعات الضريبية.

ولكننا في هذا البحث حاولنا الجمع بين الجانب الإداري والجزائي للدعوى الجبائية، وتوضيح مدى علاقة الدعويين ببعض، ومدى وجوب أخذ القاضي العادي (الجزائي) بالإجراءات والقرارات الإدارية، وبذلك تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث عوامل الربط بين الدعويين الجبائية الإدارية والجبائية الجزائية وتوضيح الحدود الفاصلة بينهما، وذلك للكشف عن أي لبس وسد أي ثغرة في هذا المجال.

ولا يفوتنا أن ننوه ونحن بصدد تناول الدراسات السابقة أن نذكر أن ما أوردناه محصور في الدراسات القانونية في الجزائر والمتعلقة بالمنازعات الجبائية في التشريع الجزائري، دون أن نتغاضى عن أهمية الدراسات المقارنة خصوصا في التشريع الفرنسي والمصري والتونسي.

وقد واجهتنا طيلة فترة دراستنا لمختلف جوانب هذا البحث وإلى غاية الوصول إلى خاتمته بطرح بعض آرائنا واقتراحاتنا حول الموضوع عدة صعوبات تمثلت خصوصا في:

- قلة المراجع الخاصة بموضوع الإجراءات الخاصة بالدعوى الجبائية، لاسيما الجزائرية، مما جعلنا نعتمد على المراجع الفرنسية والمصرية والتونسية أحيانا كثيرة.
- عدم إمكانية الحصول على ما يكفي من الإحصائيات أو القضايا أو القرارات المنشورة والمتعلقة بالدعوى الجبائية المنظورة سواء أمام الغرف الإدارية أو الغرف الجزائية.
- صعوبة البحث في موضوع إجراءات الدعوى الجبائية الإدارية، لاهتمام المختصين في القانون الإداري بالمنازعات الإدارية بشكل عام وعدم تركيزهم على الدعوى الجبائية باعتبارها أهم تلك المنازعات لما لها من علاقة بسياسة التنمية الاقتصادية، نظرا لتمييز هذا

النوع من المواضيع بالطابع التقني، وما يتسم به التشريع الجبائي من عدم استقرار لكثرة التعديلات التي تطرأ عليه مما يؤدي إلى صعوبة مواكبته.

- كما أن البحث في مجال الجباية يتطلب تخصص ودراية بالعلوم الأخرى كعلم المالية والاقتصاد وقانون الجمارك والقانون الجنائي والمنازعات الإدارية، الأمر الذي يصعب معه الإلمام بكل هذه العلوم والقوانين.

- صعوبة البحث في موضوع إجراءات الدعوى الجبائية الجزائية، لأن الاهتمام بالجرائم الخاصة لاسيما الجرائم الجبائية قليل جدا مقارنة بالجرائم الأخرى، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أنه رغم ما تكتسبه المنازعات الجبائية ذات الطابع الجزائي من أهمية فإنها لازالت من أبرز الجرائم غموضا وتعقيدا لدى العامة والخاصة بل حتى لدى رجال القانون، إذ لم تتل حظا وافيا من الدراسة والبحث على المستويين الوطني والدولي.

باعتبار أن المنهج هو الطريق المنظم الذي يتجه إليه العقل ويتوصل إليه الفكر الإنساني لدراسة موضوع معين بقصد الوصول إلى نتيجة معينة سواء يمثل ذلك في التعرف على المبادئ التي تحكم الظواهر والقواعد التي تفسر القضايا العامة، أو إيجاد حل لما تفرزه الظواهر والقضايا من مشكلات.

وقد اتبعنا في بحثنا هذا أساسا المنهج التحليلي باستقراء وتحليل مختلف النصوص القانونية، كما اتبعنا مناهج أخرى كالمنهج الوصفي والمنهج المقارن، فمن خلال المنهج الأول قمنا بتعريف بعض المصطلحات، وتوضيح بعض المفاهيم، ومن خلال المنهج الثاني وحيث تطلب الأمر، قمنا بمقارنة بعض الأحكام في التشريع والقضاء الجزائري مع ما يقابله من تشريع وقضاء فرنسي ومصري وتونسي.

ونظرا لأهمية الموضوع ومن أجل الوصول إلى الأهداف التي سطرناها فقد حاولنا وضع خطة تفي بالغرض، فاتبعنا التقسيم الثنائي بحيث قسمنا دراستنا إلى بابين وقسمنا كل باب إلى فصلين وكل فصل إلى مبحثين:

خصصنا الباب الأول لدراسة إجراءات الدعوى الجبائية الإدارية:

وقد قسمنا هذا الباب إلى فصلين تناولنا في الفصل الأول إجراءات الطعن الإداري وقد قسمناه بدوره إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى دراسة إجراء التظلم الإداري المسبق والذي وضعنا فيه إجراءات التظلم أمام مدير الضرائب وحددنا مضمون الشكاية و آجال تقديمها.

وتطرقنا في المبحث الثاني إلى إجراءات الطعن أمام اللجان الإدارية بينا فيه كيفية تكوين لجان الطعن واختصاصاتها وحددنا إجراءات سير أعمال اللجان الإدارية. وتناولنا في الفصل الثاني إجراءات الطعن القضائي وقد قسمناه بدوره إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية من خلال دراسة إجراءات رفع الدعوى وعريضة الدعوى ثم إصدار الحكم وتنفيذه.

وتطرقنا في المبحث الثاني إلى الطعن بالاستئناف أمام مجلس الدولة من خلال تحديد شروط قبول الاستئناف أمام مجلس الدولة وإجراءات ذلك الطعن وكذلك آثاره، كما تطرقنا إلى القضاء الاستعجالي في الأمور الجبائية من خلال تحديد شروط تقديم الطلب الاستعجالي، و إجراءات الدعوى الاستعجالية.

وخصصنا الباب الثاني لإجراءات الدعوى الجبائية الجزائية:

وقد قسمنا هذا الباب إلى فصلين تناولنا في الفصل الأول معاينة الجرائم الجبائية ومتابعتها وقد قسمناه إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى معاينة هذه الجرائم باتباع إجراءات الاستدلال والتحقيق.

وتطرقنا في المبحث الثاني إلى متابعة هذه الجرائم عن طريق توضيح كيفية مباشرة الدعوى العمومية الجبائية وتحديد علاقة الدعوى العمومية الجبائية بالدعوى الجبائية الإدارية. وتناولنا في الفصل الثاني إجراءات المحاكمة والتنفيذ والذي قسمناه بدوره إلى مبحثين حددنا في المبحث الأول إجراءات المحاكمة التي تتم بإخطار جهات الحكم ثم بينا إجراءات سير الجلسة وطرق الطعن في الأحكام وتنفيذها.

وحددنا في المبحث الثاني أسباب انقضاء الدعوى العمومية الجبائية وهي أسباب عامة تتمثل في الوفاة والتقادم والعفو الشامل وإلغاء القانون الجزائي وأسباب خاصة تتمثل في سحب الطلب أو التنازل عن الدعوى وفي المصالحة.

وختمنا موضوع بحثنا هذا بالنتائج التي توصلنا إليها والتي من خلالها حاولنا إيجاد بعض الحلول وإعطاء بعض الاقتراحات بما يتناسب والتعديلات التشريعية والتطورات الاقتصادية.